HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيـومينـا لحقـوق الإنسـان والمشاركـة المدنيـة

تحت الحصار:

الفضاء المتقلص لحرية التجمع السلمي في تونس

تحت الحصار:

الفضاء المتقلص لحرية التجمع السلمي في تونس

إعداد: غياث الجندي

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية © 2024

www.humena.org

Rue Alphonse Hottat, Brussels, 1050, Belgium 4/15

HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

CIVICUS

قائمة المحتويات

1. المنهجية 4
2. الخلفية السياسية والاجتماعية 5
2.1 نظرة عامة 5
2.2 تفعيل المادة 80 6
2.3 الأحداث الرئيسية بعد 25 جويلية 2021 7
3. الإطار القانوني: حق التجمع السلمي في تونس 8
3.1 الإطار الوطني والدولي 8
3.2 تمديد صلاحيات الطوارئ والحكم بالمرسوم 9
4. مخرجات البحث 9
4.1 ازدياد القيود على حرية التجمع 9
4.1.1 نظرة عامة 9
4.1.2 الحظر والقيود على الاحتجاجات والتجمعات العامة 10
4.1.3 التهديدات والاستخدام المفرط للقوة 11
4.1.4 الاعتقالات والاحتجاز والتهم التي لا أساس لها 12
4.1.5 النساء المتظاهرات 14
4.1.6 الاستجابة المتباينة للتظاهرات المؤيدة للرئيس 15
4.2 تأثير القيود على حرية التجمع 16
4.2.1 انخفاض في عدد وحجم الاحتجاجات 16
4.2.2 الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية 17
4.2.3 حقوق المهاجرين وحرية التجمع 20
4.2.4 منظمات المجتمع المدني 21
4.2.5 الصحافة ووسائل الإعلام 23
4.2.6 تأثير ذلك على الانتقال الديمقراطي في تونس 25
4.2.7 التبعات طويلة الأمد على الحريات المدنية 26
5. شهادات 28
5.1 فريال شرف الدين 28
5.2 وائل نوار 29
6. الخاتمة 31
7. التوصيات 32
توصيات إلى الحكومة التونسية 32
توصيات إلى منظمات المجتمع المدني 32
توصيات إلى منظمات المجتمع المدني الدولية والجهات المانحة 32

1. المنهجية

١,١ البحث المكتبي

تم إجراء تحليل شامل ومراجعة للإصدارات القائمة، بما في ذلك تقييم الأبحاث الكمية والنوعية المتاحة. كما تمت مراجعة التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية المحلية، للحصول على معلومات محددة حول موضوع البحث. ركزت هذه التقارير على الإجراءات التي اتبعتها الحكومة التونسية لقمع حرية التجمع السلمي.

١,٢ البحث الميداني

تم إجراء مقابلات مباشرة مع ناشطين، ومنظمات المجتمع المدني، وصحفيين تأثروا بالإجراءات الجديدة وتعرضوا للمضايقات القانونية أو السجن أو الهجمات على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أجريت مقابلات مع أفراد من الجمهور ومهاجرين أفارقة تعرضوا لهجمات عنيفة.

2. الخلفية السياسية والاجتماعية

2.1 نظرة عامة

دخلت تونس في عملية انتقال ديمقراطي في عام ٢٠١١، حيث تمتع التونسيون بحقوق سياسية وحريات نسبية، بما في ذلك حرية التجمع السلمي. ورغم ذلك، تواجه البلاد تحديات اقتصادية وعدم استقرار.

وقبل ٢٥ يوليو ٢٠٢١، أجرت تونس ثلاث انتخابات عامة اعتبرتها هيئات المراقبة الدولية «منظمة وسلمية مع بعض المخالفات الطفيفة»[1]. أما في عام ٢٠١٤، فقد اعتمدت تونس دستورًا جديدًا بالتشاور مع الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني. الدستور التونسي كفل الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التجمع السلمي، ومع ذلك، ظلت قضايا المساواة بين الجنسين والعدالة الانتقالية تقف حائلا أمام عملية ديمقراطية سليمة.

وفي ٢٥ يوليو ٢٠٢١، اتخذ الرئيس قيس سعيد إجراءات استثنائية، شملت تعليق البرلمان المنتخب والمؤسسات الديمقراطية الأخرى، مما أدى إلى تعليق عملية الانتقال الديمقراطي. وفي السياق ذاته، منح الدستور الجديد لعام ٢٠٢٢، الذي استبدل دستور ٢٠١٤، معظم السلطات للرئيس، بما في ذلك تشكيل الحكومة وتعيين الوزراء وحل البرلمان. ووفقًا لدستور ٢٠٢٢، أصبحت تونس جمهورية رئاسية بنظام برلماني ثنائي الغرف، لكن معظم السلطات مركزة في يد الرئيس؛ فالرئيس يملك سلطة إصدار المراسيم دون الرجوع إلى البرلمان.

من جانبها، تأثرت الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، بشكل كبير بالإجراءات الجديدة. كما تصاعد استهداف مجموعات المجتمع المدني والعاملين في وسائل الإعلام والصحفيين تحت المرسوم رقم ٥٤[2] لعام ٢٠٢٢. ووفقًا لرئيس مركز الكواكبي للتحول الديمقراطي، تم تقييد حرية التجمع السلمي بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية، رغم أنها كانت عاملًا أساسيًا في عملية الانتقال الديمقراطي من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠، ثم خلال فترة قيود جائحة كوفيد-19[3].

في بعض الأحيان، يبالغ الناس في استخدام هذا الحق؛ الحق في حرية التجمع السلمي، مما يثير استياء البعض. وخلال جائحة كوفيد-١٩، تراجعت الحركة الاحتجاجية، لكن البعض استمر في التظاهر. ثم جاءت الإجراءات الاستثنائية في ٢٥ يوليو ٢٠٢١ كضربة قاصمة للانتقال الديمقراطي.

ثم بدأت القيود على حق التجمع السلمي بالظهور ليس من خلال القوانين، بل عبر تدخلات الشرطة وأعمال الترهيب، فالإطار القانوني القمعي لم يتغير، لكن قبل يوليو ٢٠٢١، لم يكن يُستخدم، بينما الآن قام الرئيس بتفعيله.

1 بيان صحفي: مركز كارتر يصدر تقريره النهائي حول انتخابات تونس 2019 ويدعو البرلمان إلى إنشاء هيئات مستقلة دائمة (1 يوليو 2020). تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://www.cartercenter.org/news/pr/2020/tunisia-063020.html.

2 تونس: إلغاء المرسوم القمعي بشأن الجرائم الإلكترونية (20 سبتمبر 2022)، اللجنة الدولية للحقوقيين. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://www.icj.org/tunisia-repeal-draconian-cybercrime-decree/

3 مقابلة هاتفية مع المدير في 18 يوليو 2024 https://www.kawakibi.org/en/

2.2 تفعيل المادة 80

في ٢٥ يوليو ٢٠٢١، أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد عن عدة إجراءات طارئة[4]، شملت تعليق البرلمان، وإقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي، ورفع الحصانة عن أعضاء البرلمان، وحظر المظاهرات العامة. استند سعيد إلى المادة ٨٠ من دستور ٢٠١٤، التي «تسمح للرئيس باتخاذ التدابير الضرورية في حال وجود تهديد وشيك لمؤسسات الدولة أو أمنها أو استقلالها»[5].

ومع ذلك، خالف الرئيس مقتضيات استخدام المادة ٨٠ لأنه كان يجب عليه التشاور مع رئيس الوزراء ورئيس البرلمان قبل تفعيلها، لكنه بدلاً من ذلك أقالهما. لم يتم الطعن في هذه الإجراءات نظرًا لعدم وجود محكمة دستورية في تونس لمراقبة أو الاعتراض على إجراءات الرئيس. تفعيل المادة ٨٠ أثار انتقادات داخلية ودولية واسعة، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الحكم الديمقراطي والحريات المدنية.

وفي أعقاب الإعلان عن «الإجراءات الاستثنائية»، تجمع مئات التونسيين المؤيدين للرئيس في الشوارع الرئيسية في العاصمة تونس ومدن أخرى، مطالبين بحل البرلمان واتخاذ إجراءات إضافية «لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد». حينها، حاصرت القوات الأمنية والجيش التونسي البرلمان ومنعوا رئيسه وأعضاءه من دخول المبنى وتم رفع الحصانة البرلمانية عنهم.

فمنذ تفعيل المادة ٨٠، تم اعتقال عشرات القادة السياسيين السابقين والنشطاء السياسيين والعاملين في المجتمع المدني، واحتجز العديد منهم دون توجيه تهم أو محاكمة[6]. وغالبًا ما يصف الرئيس ومؤيدوه المعتقلين السياسيين بأنهم «خونة» أو «إرهابيون». واعتبارًا من شهر سبتمبر ٢٠٢٣، كان هناك حوالي أربعين معتقلا سياسيًا قيد الاعتقال خلف القضبان[7].

4 تونس: يجب احترام حقوق الإنسان بعد تعليق البرلمان (26 يوليو 2021)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/07/tunisia-human-rights-must-be-upheld-following-suspension-of-parliament-2/

5 المادة 80 من دستور تونس: «في حالة وجود خطر داهم يهدد كيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، ويحول دون السير العادي لدواليب الدولة، يجوز لرئيس الجمهورية أن يتخذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن هذه التدابير في بيان إلى الشعب.»: https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014

6 تونس: موجة من الاعتقالات تستهدف المنتقدين وشخصيات المعارضة (24 فبراير 2023)، هيومن رايتس ووتش. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://www.hrw.org/news/2023/02/24/tunisia-wave-arrests-targets-critics-and-opposition-figures

7 تونس: تحرك لتفكيك أكبر حزب معارض في البلاد (11 مايو 2023)، هيومن رايتس ووتش. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://www.hrw.org/news/2023/05/11/tunisia-move-dismantle-countrys-largest-opposition-party

2.3 الأحداث الرئيسية بعد 25 جويلية 2021

منذ اتخاذ «الإجراءات الاستثنائية»، واصل الرئيس قيس سعيد إصدار مراسيم رئاسية مختلفة قوضت دستور ٢٠١٤.

وفي ١٣ ديسمبر ٢٠٢١، أعلن الرئيس عن مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك إجراء استشارة وطنية عبر الإنترنت حول الدستور الجديد واختيار لجنة لصياغة الدستور الجديد والنظام الانتخابي[8]. تم إجراء الاستشارة الوطنية بين الأول من شهر يناير و٢٠ مارس ٢٠٢٢[9] ، ولكن نسبة المشاركة كانت منخفضة حيث رفضت المعارضة المبادرة.

وفي شهر ديسمبر ٢٠٢٢، أجريت الانتخابات البرلمانية، والتي قاطعتها الأحزاب السياسية الكبرى بشكل واسع. كما انتقدت مجموعات المجتمع المدني هذه الانتخابات، معتبرة أنها تقوض الديمقراطية.

أما في فبراير ٢٠٢٢، فقد قام الرئيس بحل المجلس الأعلى للقضاء، الذي كان يعمل كهيئة رقابية قضائية تتعامل مع استقلال القضاء. هذه الخطوة أثارت مخاوف كبيرة بشأن استقلال القضاء. وقبل قرار الحل، اتهم الرئيس قيس سعيد أعضاء المجلس بالفساد وتأخير التحقيقات الحساسة سياسيًا، بما في ذلك التحقيق في اغتيال سياسيين يساريين في شهري فبراير ويوليو ٢٠١٣.

وفي أعقاب هذه الإجراءات، أقال الرئيس ٥٧ قاضيًا في الأول من شهر يونيو ٢٠٢٢ بعد اتهامهم بالفساد وحماية «الإرهابيين». وكان من ضمن القضاة المقالين يوسف بوزاكر، الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاء[10].

في شهر مارس ٢٠٢٢، حلّ الرئيس البرلمان المنتخب ديمقراطيًا، والذي كان مُعلقًا منذ شهر يوليو ٢٠٢١. جاء هذا المرسوم بعد أن تحدى أعضاء البرلمان المُعَلّقون الرئيس وصوتوا لإلغاء المراسيم التي استخدمها الرئيس لتولي السلطة دون منازع. حينها اتهم الرئيس قيس سعيد النواب بمحاولة «انقلاب فاشل ومؤامرة ضد أمن الدولة[11]".

وفي ٢٥ مايو ٢٠٢٢، دعا المرسوم الرئاسي رقم ٥٠٦ لعام ٢٠٢٢ إلى إجراء استفتاء على مسودة دستور عام ٢٠٢٢[12]. تم إجراء استفتاء في ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، حيث تم طرح سؤال «هل توافق على مسودة الدستور الجديد للجمهورية التونسية؟». كان أمام التونسيين وقت قصير جدا للتفكير في الدستور الجديد، وكانت المشاركة في

8 رئيس تونس يعلن عن استفتاء دستوري ويحدد موعد الانتخابات الجديدة (13 ديسمبر 2021)، فرانس 24. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://www.france24.com/en/africa/20211213-tunisian-president-calls-referendum-on-constitutional-change-sets-poll-date

9 تونس تطلق مشاورات وطنية حول الإصلاحات (1 يناير 2022)، الجزيرة. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://www.aljazeera.com/news/2022/1/1/tunisia-launches-national-consultation-reforms-constitution

10 https://www.middleeastmonitor.com/20220604-tunisia-president-saied-dismisses-57-judges/

11 الأزمة التونسية تتصاعد مع حل الرئيس للبرلمان (31 مارس 2022)، الغارديانتم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من https://www.theguardian.com/world/2022/mar/31/tunisian-crisis-escalates-as-president-dissolves-parliament

12 عملية صياغة الدستور التونسي لعام 2022: عملية معيبة جوهريًا (26 مايو 2022)

الاستفتاء محدودة للغاية[13]. كما قاطعت الأحزاب السياسية الاستفتاء معتبرةً إياه أداة لتعزيز سلطة الرئيس.

عُقدت الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ٢٠٢٢ بنسبة إقبال بلغت ١١٪ فقط. وجرت جولات الإعادة البرلمانية في شهر يناير ٢٠٢٣ بنسبة مشاركة بلغت ١١٪ مرة أخرى. من جانبها، قاطعت الأحزاب المعارضة والمجموعات المدنية هذه الانتخابات بشكل واسع. ووصفت الناشطة شيماء عيسى هذه الانتخابات بأنها «انتخابات أشباح»[14]. وفي مقابل ذلك، واجهت شيماء محاكمة عسكرية بعد قيادتها احتجاجات ضد إجراءات الرئيس الاستثنائية.

وفي شهر ديسمبر ٢٠٢٣، أجرت تونس انتخابات المجالس البلدية[15] بعد أن قام الرئيس بحل هذه المجالس في شهر فبراير ٢٠٢٣[16]، مبررا ذلك بأنها «دولة داخل الدولة»، واستبدلها بـ «مجالس مؤقتة». وذكر الرئيس أن هذه المجالس ستكون «مقيدة بتنظيمات جديدة ومحدودة في استقلاليتها».

3. الإطار القانوني: حق التجمع السلمي في تونس

3.1 الإطار الوطني والدولي

كفل دستور ٢٠١٤ في مادته رقم ٣٧، الحق في حرية التجمع السلمي في تونس والتي تنص على أن «[ح]ق التجمع والتظاهر السلمي مكفول[17]». أما دستور ٢٠٢٢ فقد أكد في المادة رقم ٤٢ على أن «حرية التجمع والتظاهر السلمي مكفولة[18]".

وجديرا بالذكر أن تونس هي أيضًا طرف في معاهدات حقوق الإنسان الدولية[19]،

13 مقابلة مع المبادرة القانونية، 20 يونيو 2024

14 التونسيون ينتخبون برلمانًا ضعيفًا بمشاركة 11٪ فقط (30 يناير 2023)، رويترز. تم استرجاع المعلومات في في 5 أغسطس 2024 من https://www.reuters.com/world/middle-east/polls-open-tunisian-election-with-turnout-under-scrutiny-2023-01-29/

15 الانتخابات في تونس: الانتخابات المحلية لعام 2023 (12 ديسمبر 2023). تم استرجاع المعلومات في 27 يوليو 2024 من https://www.ifes.org/tools-resources/election-snapshots/elections-tunisia-2023-local-elections

16 قيس سعيد يحل المجالس البلدية قبل الانتخابات المحلية (9 مارس 2023). تم الرجوع إليه في 27 أغسطس 2024 من https://www.france24.com/en/africa/20230309-tunisian-president-to-dissolve-municipal-councils-ahead-of-local-elections

17 دستور تونس 2014. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014

18 دستور تونس 2022. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من http://www.gbo.tn/ar/dstwr-aljmhwryt-altwnsyt-nskht-2022. الترجمة من قبل مؤلف التقرير.

19 التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية – تونس، مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من http://hrlibrary.umn.edu/research/ratification-tunisia.html
انظر أيضًا قاعدة بيانات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، الحالة بالنسبة لتونس. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://tbinternet.ohchr.

بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحمي حق التجمع السلمي.

3.2 تمديد صلاحيات الطوارئ والحكم بالمرسوم

على الرغم من أن هذه الحقوق مضمونة بموجب القانونين الوطني والدولي، إلا أنها تتعرض للتقويض بفعل الاستخدام المستمر لصلاحيات الطوارئ والحكم بالمراسيم الرئاسية. فقد تم الإعلان عن حالة الطوارئ في البلاد في شهر نوفمبر ٢٠١٥ وتم تمديدها بانتظام. هذا الإجراء يوسع من اختصاص وزير الداخلية، مما يمنحه صلاحية فرض حظر التجول ومنع التجمعات العامة، بما في ذلك الاحتجاجات والإضرابات. كما يسمح بوضع الأشخاص تحت الإقامة الجبرية وفرض الرقابة على الصحافة، بما في ذلك المنشورات والبث الإذاعي، دون الحاجة للحصول على إذن من القضاء. ورغم أن القانون ينص على أن حالة الطوارئ يمكن تمديدها لمدة أقصاها ستة أشهر في كل مرة، إلا أن الرئيس مدّدها في ١ فبراير ٢٠٢٤ لمدة ١١ شهرًا.[20]

وتعقيبا على ذلك، عبّر ناشطون ومعارضون سياسيون عن مخاوفهم من أن تمديد قانون الطوارئ قد «يعزز حكم الرئيس بشكل أكبر ويتيح له التخلص من جميع المعارضة». وصرح مدير مركز الكواكبي للتحول الديمقراطي أن تمديد حالة الطوارئ يترك التونسيين عُرضة للخطر. وفي تصريح لمنظمة «هيومينا»، قال مدير مركز الكواكبي أن «تمديد قانون الطوارئ جاء بمبادرة من الأجهزة الأمنية، التي استعادت الكثير من القوة في السنوات الثلاث الأخيرة. كما تستخدم الأجهزة السرية قوانين الطوارئ لتقييد حق التجمع السلمي ووضع من تشاء في السجن[21]".

4. مخرجات البحث

4.1 ازدياد القيود على حرية التجمع

4.1.1 نظرة عامة

بعد عام ٢٠١١، شهدت تونس فترة من الاسترخاء فيما يتعلق بحرية التجمع السلمي. ورغم أن الوضع لم يكن خاليًا من المشاكل، إلا أنه مثّل تحسنًا كبيرًا مقارنة بالماضي. ولكن منذ ٢٥ يوليو ٢٠٢١، شهدت تونس تدهورًا في حقوق الإنسان بشكل عام، بما في ذلك حرية التجمع السلمي. هذا وتواصل السلطات اعتقال النشطاء في المجتمع المدني واستدعاء الصحفيين والمعارضين والمدنيين على خلفية حق الاحتجاج واتهامات تتعلق بحرية التجمع السلمي. تُمثل هذه الإجراءات انتهاكًا خطيرًا للدستور التونسي الذي يضمن حق التجمع السلمي. كما يشكل انتهاكًا لالتزامات تونس الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ورغم أن بعض الاحتجاجات لا تزال تُنظَّم ولا تتعرض للهجوم، إلا أن السلطات التونسية لا تزال تستخدم قوانين الطوارئ التي تمنح الرئيس سلطة حظر هذه الاحتجاجات.[22]

org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=178&Lang=EN

20 الرئيس التونسي قيس سعيد يمدد حالة الطوارئ حتى نهاية العام (1 فبراير 2024)، ميدل إيست مونيتور. تم استرجاع المعلومات في 5 أغسطس 2024 من https://www.middleeastmonitor.com/20240201-tunisia-president-kais-saied-extends-state-of-emergency-until-end-of-year/

21 مقابلة مع رئيس مركز الكواكبي للتحول الديمقراطي (https://www.kawakibi.org/) في 18 يوليو 2024.

22 تقرير حقوق الإنسان في تونس 2023. السفارة الأمريكية في تونس. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://tn.usembassy.gov/ar/2019-country-reports-on-human-rights-practices-tunisia-2/

4.1.2 الحظر والقيود على الاحتجاجات والتجمعات العامة

فرضت السلطات التونسية مؤقتًا حظرًا على الاحتجاجات في جميع أنحاء تونس، خاصة في المناسبات المهمة مثل ذكرى الثورة. وفي ٢٦ يوليو ٢٠٢١، اليوم الثاني من «الإجراءات الاستثنائية»، أصدر الرئيس قيس سعيد أمرًا رئاسيًا يمنع أي تجمع لأكثر من ثلاثة أشخاص في الأماكن العامة من ٢٦ يوليو ٢٠٢١ حتى ٢٧ أغسطس ٢٠٢١,[23]

كما أعلنت السلطات التونسية في ١٢ يناير ٢٠٢٢، عن إجراءات تضمنت حظر تجول ليلي وإلغاء أو تأجيل جميع التظاهرات[24]. وذكرت السلطات أن هذه الإجراءات كانت «وقائية للحد من انتشار فيروس كورونا»[25]. ووفقًا للمحامين والشخصيات المعارضة، استهدفت هذه القيود معارضي الرئيس قيس سعيد، الذين كانوا يتظاهرون لأسابيع ضد «الإجراءات الاستثنائية» التي اتخذها الرئيس في ٢٥ يوليو ٢٠٢١. جاء حظر الاحتجاجات مباشرة قبل ذكرى الثورة التونسية في ١٤ يناير.

في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، تزايدت القيود على حرية التجمع السلمي بشكل كبير، حيث رفضت السلطات منح تصاريح للاحتجاجات، وأقامت الشرطة حواجز في وسط تونس لمنع المتظاهرين من الوصول إلى مركز العاصمة. ووفقًا للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، قامت الشرطة التونسية في ١٤ يناير ٢٠٢٣، وهو الذكرى الثانية عشرة للثورة التونسية، بإرجاع المتظاهرين وأقامت الحواجز، كما هاجمت الشرطة المتظاهرين[26]. وفي الوقت ذاته، ذكرت زعيمة الحزب الدستوري الحر، عبير موسى، التي هي حاليًا قيد الاحتجاز، أن السلطات منعت أنصار حزبها من التوجه إلى قرطاج حيث يقع القصر الرئاسي[27]. وذكرت في بث مباشر على صفحتها على فيسبوك أن «السلطات أوقفت حركة القطار ومنعت أيضًا أنصار الحزب الذين جاءوا من مدن مختلفة من دخول العاصمة». وبررت السلطات الرفض بقولها إن «منطقة قرطاج هي منطقة أمنية محصنة ولا يجوز التظاهر فيها»[28]. لاحقًا، تم اعتقال عبير موسى

23 رئاسة الجمهورية التونسية. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.facebook.com/Presidence.tn/photos/a.281368748587856/4465349556856400/?type=3

24 تونس: تعديل القيود المفرطة المتعلقة بكوفيد-19 التي تحظر جميع التجمعات العامة (14 يناير 2022). تم استرجاع المعلومات في 19 يوليو 2024 من https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/01/tunisia-amend-excessive-covid-19-restrictions-banning-all-public-gatherings/

25 رئاسة الجمهورية التونسية. تم استرجاع المعلومات في 31 يوليو 2024 من https://www.facebook.com/Presidencedugouvernementtunisien/posts/290997203058118

26 الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، تقرير 2023 الصفحة 48: https://ltdh.tn/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b1%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d9%91%d8%a7%d8%aa/

27 فيديو: عبير موسي تتحدث عن منع أنصارها من التوجه نحو قصر قرطاج، ريالتيز أونلاين (1 يناير 2023). تم استرجاع المعلومات في في 6 أغسطس 2024 من https://realites.com.tn/ar/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC-%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%82%D8%B5%D8%B1-%D9%82%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D8%AC/

28 التونسيون يحتجون ضد الرئيس قيس سعيد في ذكرى الثورة (14 يناير 2023). تم استرجاع المعلومات في 19 يوليو 2024 من https://www.thenational-news.com/mena/tunisia/2023/01/14/tunisian-protesters-chant-against-president-kais-saied-on-revolution-anniversary/

بسبب احتجاجها بجوار قصر قرطاج في أكتوبر ٢٠٢٣,[29]

في مناسبة أخرى، رفض والي تونس منح تصريح للاحتجاج لجبهة الإنقاذ الوطني التونسية، وهي ائتلاف معارض. وذكر أنه رفض التصريح لأن «قادة المجموعة متهمون بالتآمر على أمن الدولة»[30]. وعندما تحدى المتظاهرون الحظر واحتجوا، اشتكوا من أن الشرطة وضعت حواجز لمنعهم من الوصول إلى وسط العاصمة ودفعوهم إلى الخلف، إضافة إلى عدة هجمات على المتظاهرين.

وفي وقت سابق من شهر مارس ٢٠٢٣، منعت السلطات التونسية دخول عدة نقابيين دوليين من الاتحاد الأوروبي إلى تونس للمشاركة في احتجاج مُخطط له نظمه الاتحاد العام التونسي للشغل.[31] جاء ذلك بعد طرد «استر لينش»، الأمين العام للكونفدرالية الأوروبية للنقابات، وذلك في شهر فبراير عام ٢٠٢٣ بعد مشاركتها في احتجاج نظمته الاتحاد العام التونسي للشغل[32]. رفضت وزارة الداخلية[33] طلبات تصاريح التظاهرات في مارس ٢٠٢٣. ومع ذلك، واصل الاتحاد تنظيم الاحتجاجات. وكان آخرها في مارس ٢٠٢٤، حيث تمكن الآلاف من المتظاهرين من المشاركة في تظاهرة دعا إليها الاتحاد العام التونسي للشغل.

4.1.3 التهديدات والاستخدام المفرط للقوة

بعد التغيير السياسي في يوليو ٢٠٢١، ومن أجل فرض مزيد من القيود على حرية التجمع السلمي في تونس، استخدمت السلطات العنف وهاجمت المتظاهرين لإسكات الاحتجاجات. وفي سبيل ذلك، تجمع عدد قليل من الأشخاص المنتمين إلى مجموعة تسمى «لن نستسلم» في شهر سبتمبر عام ٢٠٢١ أمام المسرح الوطني بشارع الحبيب بورقيبة، مطالبين بالكشف عن المعلومات المتعلقة باغتيال القادة السياسيين في عام ٢٠١٣. استخدمت الشرطة التونسية القوة المفرطة، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع، ضد المتظاهرين. وتعرض العديد منهم للضرب على يد الشرطة.[34]

29 تونس: احتجاز تعسفي لشخصية معارضة: عبير موسى (7 ديسمبر 2023)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.amnesty.org/en/documents/mde30/7517/2023/en/

30 محافظ تونس يرفض التصريح بتنظيم احتجاج، ويستند إلى مزاعم بمؤامرة (2 مارس 2023)، رويترز. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.reuters.com/world/africa/tunis-governor-refuses-protest-permit-citing-alleged-plot-2023-03-02/

31 تونس: الحكومة تمنع زيارات النقابيين الدوليين (3 مارس 2023)، الاتحاد الدولي للنقابات. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.ituc-csi.org/tunisia-government-bans-visits

32 تونس: الاتحاد الدولي للنقابات يدين طرد الأمينة العام للاتحاد النقابات الأوروبية، إستر لينش (20 فبراير 2023)، الاتحاد الدولي للنقابات. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.ituc-csi.org/Tunisia-ITUC-Condemns-Expulsion-of-ETUC-General-Secretary

33 تونس ترفض السماح للقوى المعارضة بتنظيم مظاهرة وتمنع نقابياً دولياً من دخول البلاد (2 مارس 2023)، فرانس 24. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/20230302-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%B9-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF

34 تقرير «للمؤيدين فقط»: تقرير عن الحق في التجمع السلمي في تونس بعد 25 يوليو 2021 (11 يوليو 2022). تم استرجاع المعلومات في 6 يوليو 2024 من https://intersection.uno/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%a4%d9%8a%d8%af%d9%8a%d9%86-%d9%81%d9%82%d8%b7/

ووفقًا لمختلف المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان، استخدمت السلطات القوة المفرطة[35]، مثل الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه[36] والرصاص المطاطي، لتفريق المظاهرات، كما قامت باعتقال واحتجاز المتظاهرين[37]. وتعرض الصحفيون لضغوط لتسليم الشرطة التسجيلات المصورة للاحتجاجات.

كما تم اعتقال الناشط والعامل في المجتمع المدني، بسام[38]، وذلك بينما كان في طريقه للمشاركة في احتجاج حول التغير المناخي في وسط تونس في مارس ٢٠٢٤. وذكر أنه كان يعتقد أن الشرطة تراقبه وتم توقيفه في طريقه قبل أن يصل إلى الاحتجاج. وقال بسام: «صادرت الشرطة اللافتات التي كنت أحملها، وتم استجوابي للكشف عن هوية الشخص الذي صنع اللافتات لي[39]». كما تم تهديد بسام لثنيه عن حضور أي احتجاجات.

كما توفي رضا بوزيان متأثرًا بجروح أصيب بها خلال احتجاج في ١٤ يناير ٢٠٢٢ في تونس بعد أن استخدمت الشرطة القوة المفرطة[40] ضد المتظاهرين. وكانت الشرطة التونسية قد استخدمت الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والهراوات ضد المتظاهرين. وخلال ذلك الاحتجاج، تم احتجاز ٣١ متظاهراً، وحُكم على ستة منهم بالسجن لمدة شهر وغرامة قدرها نحو ١٠٠ دينار تونسي. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إصدار حكم بالسجن على عماد دغيج لمدة ثلاثة أشهر، وفقًا لمحاميه[41].

4.1.4 الاعتقالات والاحتجاز والتهم التي لا أساس لها

تواصل السلطات التونسية اعتقال واحتجاز واستخدام تُهم لا أساس لها ضد المعارضين والمتظاهرين، فقد تم استدعاء الناشط السياسي، وائل نوار، إلى فرقة مكافحة الجريمة في مدينة بن عروس في فبراير ٢٠٢٣، حيث تم استجوابه لمشاركته في احتجاجٍ ضد الاستفتاء في شهر يوليو ٢٠٢٢. ووجهت إليه تهم «انتهاك قرار حظر

35 تونس: سنة من التراجع في حقوق الإنسان منذ استيلاء الرئيس على السلطة (يوليو 2022)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.amnesty.nl/content/uploads/2022/07/TUNISIA-Brfg-July-2022.pdf?x14195

36 الشرطة التونسية تستخدم خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين (15 يناير 2022)، الجزيرةتم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.aljazeera.com/news/2022/1/14/tunisia-police-use-water-cannon-on-hundreds-of-protesters

37 انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في لبنان وتونس ومصر والسعودية (27 يونيو 2023)، مجموعة حقوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من http://menarights.org/en/articles/violations-right-freedom-peaceful-assembly-lebanon-tunisia-egypt-and-saudi-arabia

38 اسم مستعار لحماية الناشط

39 مقابلة مع «هيومينا» في ١٩ يونيو ٢٠٢٤

40 وفاة تونسي بعد احتجاجه على تحركات الرئيس سعيد (20 يناير 2022). تم استرجاع المعلومات في 23 يونيو 2024 من https://www.aljazeera.com/news/2022/1/20/tunisia-marks-first-death-from-protests-against-president-saied

41 من بينهم دغيج، المحامي بنسيدهم بعرض لـ«ألترا تونس» تطورات قضية معتقلي 14 يناير (7 فبراير 2022)، ألترا تونس. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%85-%D8%AF%D8%BA%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%87%D9%85-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%84%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%88%D9%81%D9%8A-14-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

التجمع في شارع بورقيبة، والعصيان المدني، والاعتداء على حرية الحركة». وهو حالياً في انتظار جلسات محاكمته[42]. بالإضافة إلى ذلك، وُجِهت تهم «التآمر ضد أمن الدولة»[43] للعديد من المعتقلين. كما تم اتهام المتظاهرين الذين تعرضوا للضرب والاحتجاز والحكم عليهم بتهم «الإخلال بالنظام العام» و«الاعتداء على موظف عام». كما أصيب رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين آنذاك، محمد ياسين الجلاصي، خلال مشاركته في احتجاج ضد استفتاء ٢٥ يوليو ٢٠٢٢[44]. وتعرض الجلاصي لغاز الأعصاب، ووجهت إليه لاحقاً تهمة «الاعتداء على موظف عام والتحريض على العصيان»[45]. كما تم اعتقال عبد الناصر بن عمارة، وهو قائد في الاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك في شهر أبريل عام ٢٠٢٣ للاشتباه في «إهانة موظف عام خلال احتجاج أمام مبنى وزارة الثقافة»[46]، وتمت تبرئته لاحقاً.

استخدمت الحكومة نفس التهم ضد المعتقلين الذين تم اعتقالهم بسبب ممارستهم لحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية التجمع. اعتقال شخص ما في احتجاج لا يحمل فقط تهمة الاحتجاج، بل يتضمن أيضاً اتهامات أكثر خطورة مثل التآمر ضد الدولة أو كونه «عميلًا لدولة أجنبية». كما استخدمت السلطات قانون ٥٤ ضد معظم الأفراد المتهمين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم اعتقال طالبين في مناسبات مختلفة في شهري أكتوبر ٢٠٢٢ وأبريل ٢٠٢٣ بتهمة «التحريض على التظاهر على وسائل التواصل الاجتماعي». وتم توجيه تهم لهما بموجب قانون ٥٤,[47] كما أصدرت المحكمة العسكرية في يناير ٢٠٢٣، أحكاماً بالسجن على خمسة أعضاء سابقين في البرلمان المنحل بسبب مشاركتهم في احتجاج في المطار فيما عرف بـ «احتجاج المطار» الذي وقع في شهر مارس ٢٠١٢,[48] هذا ويُثير استخدام المحاكم العسكرية ضد المدنيين لقمع حرية التجمع مخاوف جدية بشأن التداعيات على المجتمع المدني التونسي.

42 وجوه الحرية: وائل نوار (8 مارس 2023)، Intersection. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://intersection.uno/freedom-faces/%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B1/

43 تونس: السلطات يجب أن تفرج عن السجناء المحتجزين في الحملة الأخيرة (30 مارس 2023)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/03/tunisia-authorities-must-free-prisoners-held-in-latest-crackdown/
تونس: الإفراج وإسقاط التهم عن نشطاء المعارضة المعتقلين تعسفياً لمدة عام (23 فبراير 2024)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/02/tunisia-release-and-drop-charges-against-opposition-activists-arbitrarily-de-tained-for-a-year/

44 تونس: البلاد تنزلق نحو الاستبداد، تحذر النقابات العالمية (27 يونيو 2023)، الاتحاد الدولي للصحفيين. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.ifj.org/media-centre/news/detail/article/tunisia-the-country-is-sliding-into-totalitarianism-warn-the-global-unions

45 مقابلة مع «هيومينا» في ٢٢ يونيو ٢٠٢٤

46 نقابات تونسية مؤيدة للديمقراطية تحتج على تصاعد القمع (6 أبريل 2023)، مركز التضامن. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من https://www.solidaritycenter.org/pro-democracy-tunisian-unions-protest-escalating-crackdown/

47 تقرير «الحرية على الإنترنت 2023، تقرير عن تونس» الصادر عن «فريدوم هاوس». تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من الموقع: https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-net/2023

48 التقرير العالمي 2023: تونس، هيومن رايتس ووتش. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من الموقع: https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/tunisia-0

4.1.5 النساء المتظاهرات

لعبت النساء دوراً فعالاً في الثورة التونسية عام ٢٠١١، وما زلن يواصلن دورهن المهم في الوضع السياسي وحقوق الإنسان الحالي. فالنساء تقود حراكاً نشطاً في الاحتجاجات والنضال من أجل الحريات، بما في ذلك حرية التجمع السلمي. إلا أن النساء المتظاهرات لم يكنّ في مأمن خلال الاحتجاجات، حيث تعرضت العديد منهن لهجمات من قبل الشرطة أو للملاحقة القضائية بسبب مشاركتهن في التظاهرات، ولا تزال الأوضاع في عام ٢٠٢٤ على حالها.

خلال تفريق التجمع في سبتمبر ٢٠٢١ للمطالبة بالكشف عن اغتيال القادة السياسيين في ٢٠١٣، تعرضت الناشطة سارة إبراهيمي، ابنة القادة السياسيين المغتالين، لهجوم جسدي من قبل الشرطة التونسية. حينها أخبرت سارة أحد الصحفيين بأنها تعرضت للهجوم بسبب نشاطها ولكونها امرأة. وفي نفس التجمع، تعرضت الناشطة أصالة مدوخي، التي تنتمي لمجتمع الميم-عين، لاعتداء جسدي[49] من قبل الشرطة. كما تستهدف قوات الأمن التونسية بشكل متكرر نشطاء مجتمع الميم-عين خلال الاحتجاجات، حيث يتعرضون لسوء المعاملة، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والاعتداءات الجسدية والتهديدات بالاغتصاب والقتل، وحرمانهم من الوصول إلى المشورة القانونية.[50]

وخلال الاحتجاج الذي صادف الذكرى الحادية عشرة للثورة التونسية في ١٤ يناير ٢٠٢٢، استخدمت الشرطة وقوات الأمن القوة المفرطة ضد المتظاهرين بما في ذلك المتظاهرات. تعرضت المحامية والناشطة نوال التومي للضرب والسحل، وتم تفتيش حقيبتها خلال احتجاج ١٤ يناير ٢٠٢٢، رغم ممارستها حقها السلمي في التجمع[51]. كما تعرضت الصحفيات للاعتداء وصودرت مُعداتهن[52]. وتعرضت الصحفية «أمينة ب "، التي كانت تغطي الاحتجاج، لهجوم من قبل الشرطة وتمت مصادرة كاميرتها ومسجلها. استهداف النساء المتظاهرات أرسل رسالة مفادها أن النساء سيتعرضن للاستهداف إذا شاركن في أي احتجاج.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم اعتقال الناشطة التونسية شيماء عيسى في ٢٢ فبراير ٢٠٢٣ ووجهت إليها تهمة «التآمر ضد أمن الدولة» بعد أن عقدت مع مجموعة من النشطاء والمعارضين اجتماعاً مع دبلوماسيين، حيث تم احتجازها لمدة أربعة أشهر وهي حالياً قيد المحاكمة[53]؛ فالحكومة التونسية تستخدم النظام القضائي لإسكات

49 العنف الأمني الممنهج ضد التونسيات: أروى بركات كنموذج» (20 سبتمبر 2021)، دارج. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من الموقع: https://daraj.media/%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B1%D9%88%D9%89-%D8%A8%D8%B1%D9%83/

50 تونس: الهجوم على مدير مجموعة حقوق مجتمع الميم» (28 أكتوبر 2021)، هيومن رايتس ووتش. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من الموقع: https://www.hrw.org/news/2021/10/28/tunisia-attack-director-lgbt-group

51 نوال التومي، محامية تروي تفاصيل الاعتداء عليها أمس في المظاهرة حيث تم سحلها وتفتيش حقيبتها أثناء إسعافها:(15 يناير 2022). تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من الموقع: https://www.nessma.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/actu/%D8%AA%D9%85-%D8%B3%D8%AD%D9%84%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%B4-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9/373121

52 أجرت «هيومينا» مقابلة مع أمينة ب. في ٢٦ يوليو ٢٠٢٤

53 عريضة: أطلقوا سراح الناشطة التونسية شيماء عيسى»، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من الموقع: https://www.

الناشطات والمنتقدات وحرمانهن من حقهن في التجمع.

في ١١ يونيو ٢٠٢٤، شاركت الناشطة البيئية رانيا المشرقي في احتجاج نسوي سلمي أقيم في منطقة الرعوي بحمام بورقيبة في ولاية جندوبة للمطالبة بحق الحصول على مياه الشرب، حيث يعاني سكان المنطقة من مشقة التنقل إلى المناطق الحدودية للحصول على مياه الشرب. وكنتيجة لمشاركتها في الاحتجاج، تم استدعاؤها في ٢٠ يونيو ٢٠٢٤ للتحقيق من قبل الشرطة في بلدية طبرقة[54]. يُذكر أن رانيا تواجه تهمًا تتعلق بـ «تكوين تحالف بنية الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة والتحريض على الفوضى». ورفع رئيس بلدية طبرقة دعوى ضدها. وهذا يؤثر بشكل خطير على حياة النشطاء، بما في ذلك رعاية أسرهم، وقد يخيف النشطاء الآخرين من الاحتجاج من أجل حقوقهم.[55]

4.1.6 الاستجابة المتباينة للتظاهرات المؤيدة للرئيس

على عكس الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية، حظيت التظاهرات التي نُظمت لدعم إجراءات الرئيس بترحيب ودعم من السلطات. ووفقًا للعديد من النشطاء والعاملين في منظمات المجتمع المدني، بذلت الشرطة جهودًا كبيرة لتسهيل التظاهرات المؤيدة للرئيس.

وبعد يوم واحد من تعليق الرئيس للبرلمان في ٢٦ يوليو ٢٠٢١، تجمع مجموعتان من المتظاهرين أمام البرلمان. كانت إحدى المجموعات تدعم الإجراءات التي اتخذها الرئيس، بينما عارضت المجموعة الأخرى تلك الخطوات. انتهت الاحتجاجات بأعمال عنف حيث هاجم المتظاهرون بعضهم البعض.[56]

وفي ٢٥ سبتمبر ٢٠٢١، نظّم المتظاهرون المؤيدون للرئيس قيس سعيد تظاهرة لدعم الإجراءات التي اتخذها. ووفقًا للناشطين، مرت التظاهرة بسلاسة دون أي تدخل من الشرطة[57]. كما تم تنظيم مسيرة أخرى في أكتوبر عام ٢٠٢١ في وسط تونس

/amnesty.org/en/petition/free-tunisian-activist-chaima-issa

54 جمعية: شكوى ضد ناشطة بيئية بسبب دعمها لحراك سلمي يطالب بالحق في الماء» (26 يونيو 2024). تم استرجاع المعلومات في 28 يوليو 2024 من الموقع: https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

55 مقابلة مع «هيومينا» في ٣١ يوليو ٢٠٢٤

56 أمام البرلمان: تراشق بالحجارة والزجاجات بين داعمي قرارات سعيّد ومعارضيها" (26 يوليو 2021)، الترا تونس. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من الموقع: https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D9%8A-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D9%91%D8%AF-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D9%87%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

57 تقرير «للمؤيدين فقط» (11 يوليو 2022)، جمعية تقاطع للحقوق والحريات. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من الموقع: https://intersec-tion.uno/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%a4%d9%8a%d8%af%d9%8a%d9%86-%d9%81%d9%82%d8%b7/. النص الكامل للتقرير بالعربية:

من قبل أنصار الرئيس الذين دعوا إلى «حل البرلمان». وكما حدث من قبل، حظيت التظاهرة بدعم من الشرطة والسلطات المحلية.

وأفادت التقارير أن السلطات المحلية ووزارة الداخلية ساعدت في تنظيم تظاهرة مؤيدة للرئيس قيس سعيد وقدموا الدعم اللازم، مثل تمكينهم من دخول الشارع الرئيسي وإزالة الحواجز دون أي مشاكل[58]. ويبدو أن هذا لم يكن المرة الأولى حيث استمر في الحدوث في مناسبات أخرى. وفي إطار ذلك، أجريت مقارنة بين تصرفات الشرطة تجاه المتظاهرين المؤيدين للرئيس والمتظاهرين المؤيدين للديمقراطية. ففي ٤ يونيو ٢٠٢٢، حاول حوالي ١٠٠ متظاهر التجمع أمام مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للاحتجاج على الاستفتاء الدستوري الذي نُظِم في يوليو ٢٠٢٢، حيث منعتهم الشرطة من التجمع وضربتهم لاحقًا وفرقتهم.[59]

في عام ٢٠٢٤، استمرت التجمعات الداعمة للرئيس التونسي إذ تجمع مئات الأشخاص في شهر مايو ٢٠٢٤، احتجاجًا على «التدخل الأجنبي». ونُظمت التظاهرة بعد أن انتقدت عدة دول اعتقال محامين ونشطاء وصحفيين حيث كان الرئيس قد اتهم هذه الدول «بالتدخل في شؤون تونس»، وقد عكست التظاهرة هذا التعبير.[60]

4.2 تأثير القيود على حرية التجمع

4.2.1 انخفاض في عدد وحجم الاحتجاجات

في ظل تصعيد السلطات التونسية لحملتها على الحريات واستمرارها في اعتقال واحتجاز الصحفيين والنشطاء والمعارضين السياسيين، تأثرت حرية التجمع بشكل كبير. ووفقًا للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)، «تم تنظيم ٣،٠١٦ احتجاجًا بحلول نوفمبر ٢٠٢٣. هذا الرقم يمثل نصف عدد الاحتجاجات التي نُظمت في عام ٢٠٢٢. ويمكن توثيق الانخفاض واختفاء عدد الاحتجاجات على مدار الأشهر حيث شهد الربع الأخير من العام انخفاضًا إضافيًا في عدد التحركات، ولكن أيضًا زيادة في العنف ومظاهر أخرى من الضيق الشعبي.»[61]

استمرت الاحتجاجات في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ ولكن بدرجة أقل بكثير. ووفقًا لرئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، انخفض عدد الاحتجاجات في

(inter-11-07-2022.pdf (intersection.uno

58 تقرير «للمؤيدين فقط» (11 يوليو 2022)، جمعية تقاطع للحقوق والحريات INTERSECTION. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024 من الموقع: https://intersection.uno/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%a4%d9%8a%d8%af%d9%8a%d9%86-%d9%81%d9%82%d8%b7/.
النص الكامل للتقرير بالعربية:
(inter-11-07-2022.pdf (intersection.uno

59 تقرير «للداعمين فقط» (2022، 11 يوليو)، جمعية التقاطع للحقوق والحريات INTERSECTION . تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024، من https://intersection.uno
التقرير الكامل بالعربية: (inter-11-07-2022.pdf (intersection.uno).

60 مئات من مؤيدي الرئيس التونسي يحتجون ضد «التدخل الأجنبي» (2024، 19 مايو)، رويترز. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024، من https://www.reuters.com/world/africa/hundreds-tunisian-presidents-supporters-protest-against-foreign-interference-2024-05-19/.

61 التقرير الربع سنوي 2023 - المرصد الاجتماعي التونسي (2024، 19 مارس)، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES). تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024، من https://ftdes.net/en/rapport-quatrieme-trimestre-2023-observatoire-social-tunisien/.

جميع أنحاء تونس بشكل كبير بسبب الوضع العام في البلاد وأيضًا بسبب مستوى الاعتقال والترهيب، مما دفع العديد من الناس إلى البحث عن «حلول فردية بدلاً من الجماعية».[62]

ووفقًا لمجموعات حقوق الإنسان الأخرى والنشطاء، فإن هذا الوضع هو نتيجة «الممارسات القمعية للحكومة، مثل الاعتقالات المستمرة واستدعاء الصحفيين والشخصيات السياسية والمدنيين على أساس حقهم في التظاهر.»[63]

ورغم استمرارية عدد أقل من الاحتجاجات خلال عام ٢٠٢٤، انخفض أيضًا عدد المشاركين بشكل كبير بحسب الجبهة الوطنية للإنقاذ في تونس هي مجموعة سياسية تونسية تأسست في ٣١ مايو ٢٠٢٢، وتضم عدة كيانات سياسية تونسية تعارض الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد والتي تعتبرها «انقلابًا على الشرعية». وفي أعقاب ٢٥ يوليو ٢٠٢١، نظمت الجبهة احتجاجات منتظمة في وسط تونس تدعو إلى استعادة البرلمان ودستور ٢٠١٤. نظمت الجبهة احتجاجًا في ٢٥ يوليو ٢٠٢٣، الذكرى الثانية لـ«الإجراءات الاستثنائية»، ولم يحضره سوى ٣٠٠ متظاهر. وهذا عدد قليل مقارنة بالاحتجاجات السابقة التي نظمتها الجبهة، مما يمثل دليلًا إضافيًا على تراجع الاحتجاجات.[64]

تجمع أيضًا بضع مئات من المتظاهرين في ذكرى الثورة في ١٤ يناير ٢٠٢٤ للمطالبة بتغيير في نهج الرئيس. كما نظمت الجبهة احتجاجًا في ١٢ مايو ٢٠٢٤ للمطالبة بانتخابات رئاسية نزيهة، وجذبت مرة أخرى عددًا أقل من المشاركين.[65] رغم أن الشرطة لم تهاجم المتظاهرين، إلا أن السلطات عرقلت التجمع في الوسط بوضع حواجز على الطرق. كما أفاد عدة نشطاء أيضًا بتوقيفهم من قبل الشرطة في طريقهم إلى نقطة التجمع.[66]

4.2.2 الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية

التظاهر من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ليس جديدًا في تونس، والاحتجاجات الحالية هي استمرار للسنوات السابقة حيث تظاهر الناس في ظل الحكومات المتعاقبة، خصوصًا في المناطق الفقيرة والمهمشة. ووفقًا للمتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن الاحتجاجات في الفترة الأخيرة لم تكن تركز بشكل رئيسي على الديمقراطية، بل «أصبحت المطالب

62 مقابلة مع (هيومينا)

63 تونس: توسع خطير في دائرة القمع الحكومي بهدف حظر الحريات والتجمع السلمي (2024، 22 مارس)، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. تم استرجاع المعلومات في 6 أغسطس 2024، من https://euromedmonitor.org/ar/article/6237/تونس:-توسع-خطير-في-دائرة-القمع-الحكومي-بهدف-حظر-الحريات-والتجمع-السلمي.

64 احتجاجات في تونس بمناسبة مرور عامين على استيلاء الرئيس على السلطة (2023، 23 يوليو)، الجزيرة. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.aljazeera.com/news/2023/7/25/tunisia-protest-marks-two-years-since-presidents-power-grab.

65 مئات يحتجون في تونس للمطالبة بتحديد موعد للانتخابات الرئاسية النزيهة (2024، 12 مايو)، رويترز. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.reuters.com/world/africa/hundreds-protest-tunisia-demand-date-fair-presidential-elections-2024-05-12/.

66 مقابلات هاتفية مع ثلاثة نشطاء شاركوا في الاحتجاج.

أكثر ارتباطًا بالحياة الاجتماعية والاقتصادية اليومية.»[67]

فالتلوث أصبح مشكلة كبيرة للتونسيين وتكاد تكون الخدمات البيئية غير موجودة. ووفقًا لرابطة حقوق الإنسان التونسية، «واجهت الحكومة الاحتجاجات الاجتماعية والبيئية بالقمع المنهجي والهجمات على الحق في بيئة نظيفة»[68]. وذكر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن «الحركات الاجتماعية تتركز في المناطق التي عادة ما تشهد احتجاجات، وهي أيضًا المناطق التي تعاني من أكبر تفاوت اجتماعي.»[69]

وفي شهر مارس ٢٠٢٤، احتجزت السلطات التونسية خمسة متظاهرين في منطقة بني عياش لمدة ثلاثين ساعة لمشاركتهم في احتجاج بشأن أزمة المياه. ثم تم الإفراج عنهم لاحقا من قبل قاضي جربة. ووفقًا للمرصد الأورو-متوسطي لحقوق الإنسان، فقد شارك المتظاهرون الخمسة في تظاهرة سلمية، مشيرا إلى أن اعتقالهم كان انتهاكًا لحقوقهم الدستورية.[70]

ووفقًا للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تتراوح مطالب المتظاهرين بين حقوق العمال وتحسين ظروف العمل، وحق الحصول على المياه، وتطوير البنية التحتية، والنقل، وغيرها.

وهناك زيادة في الاحتجاجات المتعلقة بالبيئة، بينما يتعرض النشطاء البيئيون للاستهداف والملاحقة القضائية، وتحاول السلطات إسكات هؤلاء النشطاء. استمرت الاحتجاجات البيئية في النصف الأول من عام ٢٠٢٤. تهدف هذه الاحتجاجات إلى تعزيز الحقوق الشخصية والاجتماعية مثل الحق في المياه وبيئة نظيفة. وفي تقريرها للنصف الأول من العام، ذكر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنه في شهر يونيو ٢٠٢٤ وحده، كان هناك ٢١٢ احتجاجًا في جميع أنحاء تونس. ووفقًا للتقرير[71]، كان عدد الاحتجاجات أقل من شهر مايو ٢٠٢٤ حيث بلغ آنذاك نحو٢٤٨ احتجاجا. في حين بلغ العدد الإجمالي للاحتجاجات في الأشهر الستة الماضية نحو ٦٥٥ احتجاجا.

وأكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة أن يتوقف الاستخدام المفرط للسلطات التونسية لقانون العقوبات وقوانينها «التعسفية» التي تستهدف النشطاء، ويجب إصلاح هذه القوانين.[72]

67 مقابلة مع المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في 2 يوليو 2024

68 الصفحة 76، https://ltdh.tn/wp-content/uploads/2024/04/التقرير-السنوي-للحقوق-والحريات-تونس-2023.pdf.

69 الصفحة 4، التقرير الفصلي 2023 - المرصد الاجتماعي التونسي (2024، 19 مارس)، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://ftdes.net/en/rapport-quatrieme-trimestre-2023-observatoire-social-tunisien/.

70 تونس: توسع خطير في دائرة القمع الحكومي بهدف حظر الحريات والتجمع السلمي (2024، 22 مارس)، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://euromedmonitor.org/ar/article/6237/تونس:-توسع-خطير-في-دائرة-القمع-الحكومي-بهدف-حظر-الحريات-والتجمع-السلمي.

71 التقرير الرقمي للمرصد الاجتماعي التونسي – الربع الثاني 2024 («أبريل مايو يونيو») (2024، 1 يوليو)، تم استرجاع المعلومات في 1 أغسطس 2024، من https://al-forum.org/ar/digital-report-of-the-ost-second-trimester-2024-apr-may-jun/
تم تسجيل أكثر من 600 احتجاج في الربع الثاني من 2024 (2024، 6 يوليو). تم استرجاع المعلومات في 1 أغسطس 2024 من https://www.thefreelibrary.com/Over+600+protests+reported+in+Q2+2024.-a0800388041.

72 الحركات الاجتماعية: المطالبة بالحقوق بين دستور يمنح وسلطة تُجرّم. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من ftdes.net/wp-content/uploads/2016/12/juridique.mvtssociaux-compressed.pdf

من جانبه، أوضح المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة «هيومينا» كيفية استهداف النشطاء البيئيين في المناطق الداخلية من تونس[73]. وأضاف أن قانون رقم ٥٤ خلق حالة من الخوف بين هؤلاء النشطاء وحتى بين الأشخاص العاديين. وقال أيضا إن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كان عادةً ما ينسق مع النشطاء قبل كل احتجاج ويساعدهم في صياغة بياناتهم الصحفية وإعلاناتهم. مؤخرًا، بدأت الشرطة بالتدخل وتهديد هؤلاء النشطاء قبل الاحتجاجات. يقول رجال الشرطة للنشطاء «ابقوا بعيدًا عن هذه المنظمات، فهي تعرضكم للخطر». ونتيجة لذلك، انخفض عدد المتظاهرين وأصبح تنظيم الاحتجاجات أكثر صعوبة.

فـ "عادة ما يأتي التظاهر عندما تكون هناك ديمقراطية وأمل، والآن في تونس نفتقد كليهما"

يتعرض النشطاء الذين يدافعون عن حق الحصول على المياه في مدينة ماجل بلعباس بولاية القصرين، للاستهداف من قبل السلطات رغم الوضع البيئي الصعب هناك.

وفي شهر يونيو ٢٠٢٣، مثل ٣٨ ناشطًا بيئيًا من منطقة صفاقس أمام المحكمة، وهم ينتمون إلى الحركة الاجتماعية «مانيش مصب» (لسنا مكب نفايات)، وذلك بسبب مشاركتهم في احتجاجات تطالب بإغلاق مكب النفايات في قنّة بمدينة عقارب في ولاية صفاقس في شهر نوفمبر ٢٠٢١. وخلال تلك الاحتجاجات، قتل ناشط يدعى «عبد الرزاق لشهب» على يد الشرطة، وأصيب عشرة آخرون. ووجهت للنشطاء تهم بـ»تعطيل سير العمل، وتهديد أو الإضرار عمدًا بممتلكات الآخرين»، وهي تهم شائعة ضد النشطاء البيئيين. وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين ثمانية أشهر وسنتين. ووفقًا لمنظمات حقوقية محلية، فإن هذه الأحكام تعتبر وسيلة لإسكات هؤلاء الناشطين.[74]

استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع في الشوارع المحيطة بمقر ولاية قبلي في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢١ لتفريق المتظاهرين من شركة البيئة والغراسة والبستنة. كان العمال يحتجون أمام مدخل مقر الولاية بسبب عدم دفع أجورهم للشهرين الماضيين. وقد اعتُبر استخدام الغاز المسيل للدموع والعنف ضد المتظاهرين انتهاكًا لحقهم في حرية التجمع، كما أنه خالف المادة ٤٢ من الدستور التونسي.[75]

الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية هي مطالب قديمة تتعلق بعدم وفاء الحكومة بتعهداتها. في عام ٢٠٢٤، يمكن ملاحظة استمرار هذه الاحتجاجات بشكل واضح، حيث سجلت ١٧٢ احتجاجًا في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، منها ١١١ احتجاجًا تتعلق بالحق في الماء.

73 مقابلة مع (هيومينا)

74 حراك «مانيش مصب»: القضاء ينتصر للنفايات على حساب المواطنين (2023، 5 يوليو). تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://nawaat.org/2023/07/05/حراك-مانيش-مصب-بعقارب-القضاء-ينتصر-للن/.

75 الصفحة 11، دستور تونس 2022، المادة 42 «حرية التجمع السلمي والتظاهر مكفولة.». تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من http://www.gbo.tn/ar/dstwr-aljmhwryt-altwnsyt-nskht-2022.

4.2.3 حقوق المهاجرين وحرية التجمع

في فبراير ٢٠٢٣، أدلى الرئيس التونسي بتصريح قال فيه إن «هناك ترتيبات جنائية تم إعدادها منذ بداية هذا القرن لتغيير التركيبة الديموغرافية لتونس، وهناك أطراف تلقت مبالغ كبيرة من الأموال بعد عام ٢٠١١ بهدف توطين المهاجرين غير النظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء في تونس، مما يشير إلى أن هذه الموجات المتعاقبة من الهجرة غير النظامية تهدف إلى اعتبار تونس دولة أفريقية فقط، وليس جزءًا من الأمة العربية أو الإسلامية».[76]

في أعقاب هذا التصريح، شهدت الهجمات الإلكترونية والاعتداءات الجسدية على المهاجرين الأفارقة في تونس تصاعدًا كبيرًا. وقام بعض السكان المحليين في المناطق التي يتجمع فيها اللاجئون بتنظيم احتجاجات تطالب السلطات بإبعاد اللاجئين عن مناطقهم، وخاصة حقول الزيتون. وفي شهر مايو ٢٠٢٤، نظم سكان في منطقة العامرة بصفاقس مظاهرة تطالب الحكومة بإخلاء اللاجئين[77] من منطقتهم. وقد كانت لذلك عواقب وخيمة على اللاجئين الذين كانوا يعانون بالفعل من صعوبة في تلقي الدعم من الدولة أو المتطوعين، مما يعرضهم لمزيد من الهجمات العنصرية والجسدية.

وجاء ذلك بعد أن قامت السلطات التونسية بطرد اللاجئين من المخيمات العشوائية في مناطق مختلفة من تونس. في ٣ مايو ٢٠٢٤، اقتحمت قوات الأمن التونسية تظاهرة للاجئين من أفريقيا جنوب الصحراء أمام مكاتب المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس. ووفقًا لشهود عيان[78]، استخدمت الشرطة القوة المفرطة لتفريق اللاجئين، بمن فيهم الأطفال والنساء الحوامل وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية[79]. وقد تم نقل اللاجئين قسرًا على متن حافلات باتجاه الحدود الجزائرية. ووفقًا لتوثيق منظمة العفو الدولية، «استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والصواعق الكهربائية ضد اللاجئين، بمن فيهم الأطفال. كما تم ركلهم وضربهم بالأيدي والهراوات».[80]

في مدينة العامرة بصفاقس، أوضح أحد المتطوعين لـ «هيومينا" أنه من المستحيل على اللاجئين تنظيم تجمعات للمطالبة بأي حماية أو تغيير في ظروفهم. وقال إن: «الشرطة ستتدخل فورًا وتفرقهم بعنف».[81] كما أضاف المتطوع أن تنظيم أي

76 تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.facebook.com/Presidence.tn/posts/pfbid02gkXqJK8EByDtaRHhJQeSmEBMh-HutAcGa3az5V3NEFzr9Rdsqm11qsmusGA53zra4l.

77 متظاهرون تونسيون يطالبون بإخلاء مخيم المهاجرين، (2024، 5 مايو)، موقع يورآكتيف. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.euractiv.com/section/migration/news/tunisian-protesters-demand-eviction-of-migrant-encampment/.

78 مقابلات أجرتها (هيومينا) مع عدد من اللاجئين المشاركين في الاحتجاجات

79 تونس: حملة قمعية ضد منظمات المجتمع المدني بعد أشهر من تصاعد العنف ضد المهاجرين واللاجئين (2024، 16 مايو)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/05/tunisia-repressive-crackdown-on-civil-society-organizations-following-months-of-escalating-violence-against-migrants-and-refugees/.

80 تونس: حملة قمعية على منظمات المجتمع المدني بعد شهور من تصاعد العنف ضد المهاجرين واللاجئين» (16 مايو 2024)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/05/tunisia-repressive-crackdown-on-civil-society-organizations-following-months-of-escalating-violence-against-migrants-and-refugees/

81 مقابلة مع «و. أ»، متطوع في مخيم «الأميرة» المؤقت، بتاريخ 1 يوليو 2024

تجمعات من قبل السكان المحليين لدعم هؤلاء اللاجئين سيكون صعبًا أيضًا.

«سيتم اعتقالنا فورًا واتهامنا بمساعدة الأجانب على الاستيطان في تونس والتآمر ضد الدولة». وهذا يجعل من الصعب تقديم الدعم للاجئين الذين هم في حالة يرثى لها بالفعل، مما قد يشكل انتهاكًا للمادة ٣٢ من الدستور التونسي.[82]

4.2.4 منظمات المجتمع المدني

الهجمات على منظمات المجتمع المدني

بعد التغيير السياسي في عام ٢٠١١، شهدت تونس ازدهارًا وتقدمًا في عمل منظمات المجتمع المدني. ظهرت العديد من الجمعيات ذات التخصصات المتنوعة، مدعومة بتغير كبير في الإطار القانوني المتعلق بإنشاء الجمعيات. لعبت مجموعات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في الضغط والمساهمة في إصدار قوانين جديدة مهمة تتعلق بالحق في التجمع وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

وفي إطار ذلك، عملت مجموعات المجتمع المدني بشكل وثيق مع المنظمات الدولية على مشاريع تتراوح بين التنمية والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مثلما ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل في حل الأزمة السياسية في عام ٢٠١٣. وقامت مجموعات المجتمع المدني بدور قيادي في زيادة الوعي بالقضايا الهامة للمجتمعات، وتنظيم التظاهرات السلمية لتحقيق الاحتياجات الاجتماعية. كما عملت العديد من مجموعات المجتمع المدني مع الحكومة في شراكة لتنفيذ مشاريع تنموية. ويُقدر عدد الجمعيات حاليًا بحوالي ٢٥,٠٤٨ جمعية، ولكن هناك فقط بين ٤٠٠[83] جمعية نشطة أو عاملة.[84]

بعد ٢٥ يوليو ٢٠٢١، ومع اكتمال الاستيلاء على السلطة من قبل الرئيس، وجدت مجموعات المجتمع المدني نفسها في الصف الأمامي للمواجهة[85]. ووفقًا لباحث في «الأجندة القانونية»[86]، «بدأت الهجمات على منظمات المجتمع المدني من خلال شيطنة هذه المنظمات وتحريفها عبر الخطابات المتكررة للرئيس، بالإضافة إلى اتهامها بالمشاركة في التآمر ضد تونس من خلال تلقي تمويل أجنبي. وقد أعلن الرئيس في فبراير أنه سيحظر التمويل الأجنبي».[87]

تأثير القيود على حرية التجمع: الرقابة الذاتية وتقييد نطاق العمل

بعد استعراض الإجراءات التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد، بما في ذلك حرية التجمع

82 ص. ١١ من الدستور التونسي 2022 "حق اللجوء السياسي مضمون ضمن ما ينظمه القانون، ويحظر تسليم من يتمتع باللجوء السياسي".

83 مقابلة مع «أنا يقظ» بتاريخ 3 يوليو 2024

84 مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (3 أغسطس 2024). تم تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من: http://www.ifeda.org.tn/ar/index.php?id_page=5&lang=ar

85 تونس: استيلاء الرئيس على السلطة لمدة عامين قد «قوّض حقوق الإنسان بشكل كبير» (24 يوليو 2023)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من: https://www.amnesty.org.uk/press-releases/tunisia-presidents-two-year-long-power-grab-has-dramatically-undermined-hu-man-rights

86 مقابلة مع «أ. م»، باحث في «المفكرة القانونية»، بتاريخ 19 يونيو 2024

87 حقوق الإنسان تتعرض للهجوم بعد عامين من استيلاء الرئيس سعيّد على السلطة» (يوليو 2023)، منظمة العفو الدولية.تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من الموقع: https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2023/07/human-rights-under-assault-two-years-after-president-saieds-power-grab/

السلمي. يقوم النشطاء بتوثيق الأنشطة الاحتجاجية، والهجمات التي تشنها الشرطة على المتظاهرين، والاعتقالات، كما ينظمون حملات للمطالبة بإطلاق سراح زملائهم المحتجزين. فضلا عن قيام بعض الجمعيات بتنظيم احتجاجات[88] لحماية الديمقراطية أو للمطالبة بتحقيق مطالب اقتصادية واجتماعية[89]. وتقوم منظمات المجتمع المدني بمراقبة ونشر تقارير عن الحركات الاحتجاجية والتظاهرات، سواء تلك التي تطالب بالديمقراطية أو تلك التي تعبر عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية. ولهذه التقارير أهمية مُلحة في نشر معلومات دقيقة وموثوقة حول حركات التجمع السلمي، مما يساعد المجتمع المدني الدولي ومنظمات حقوق الإنسان في حملاتهم للدفاع عن حقوق التونسيين.

على سبيل المثال، يراقب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويصدر تقارير عن الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء تونس[90]. أما منظمة «منامتي»[91]، فهي تكافح التمييز العنصري وتدعم اللاجئين الأفارقة وتراقب الهجمات عليهم، بالإضافة إلى تنظيم مسيرات لدعم حقوق اللاجئين ومكافحة العنصرية[92]. وقد تم اعتقال رئيسة المنظمة سعدية مصباح في ٨ مايو ٢٠٢٤,[93] كما ترصد منظمة «دمج» الهجمات على مجتمع الميم -عين بما في ذلك خلال الاحتجاجات التي تطالب بالمساواة والاعتراف بحقوقهم.[94] وتقوم أيضًا بتنظيم احتجاجات[95]، وكان آخرها في ٢٦ يونيو ٢٠٢٤ خلال محاكمة اثنين من نشطاء مجتمع الميم-عين.[96]

لا تقتصر الهجمات على التأثير المباشر على النشطاء الذين يتعرضون للضرب أو الاعتقال، بل أسهمت أيضًا في خلق بيئة من الخوف لها عواقب وخيمة على العمل الحيوي لمنظمات المجتمع المدني. وقد أبلغت عدة منظمات «هيومينا" عن استدعائها للتحقيقات وزيارات من مفتشي جهاز المخابرات إلى مكاتبها، حيث تم تفتيش ملفاتها ووثائقها. كما أعربوا عن قلقهم بشأن تعرضهم للمراقبة. وهذا

88 ما يقرب من 3000 شخص تظاهروا في تونس يوم السبت 4 مارس بناءً على دعوة الاتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة الإقليمية الإفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال.» تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من: https://ituc-africa.org/Nearly-3-000-people-demonstrated-in-Tunis-on-Saturday-March-4-at-the-call-of.html

89 تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.alaraby.com/news/%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%BA%D9%84-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.

90 التقارير الشهرية للمرصد الاجتماعي التونسي. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://ftdes.net/en/observatoire/.

91 https://jamaity.org/association/association-mnemty/

92 ما تحتاج معرفته عن احتجاجات مناهضة العنصرية في تونس (2023، 26 فبراير)، الجزيرة. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.aljazeera.com/news/2023/2/26/what-you-need-to-know-about-tunisia-anti-racism-protests.

93 تونس: تصعيد الحملة القمعية ضد المجتمع المدني (2024، 17 مايو)، هيومن رايتس ووتش. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.hrw.org/news/2024/05/17/tunisia-deepening-civil-society-crackdown.

94 https://etihad-mena.org/.

95 القدس العربي. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%84%D9%8A/.

96 مقابلة مع مازن ب، أحد أفراد مجتمع الميم-عين، في 30 يوليو 2024

الأمر يقيّد بشكل حتمي نطاق أنشطتهم على الأرض، حيث يقل عدد المشاركين نتيجة الخوف أو حملات التشويه التي تستهدف هذه المجموعات. شعر العديد من النشطاء بضرورة فرض نوع من الرقابة الذاتية، خاصة بعد الاعتقالات الأخيرة التي طالت موظفي المجتمع المدني والصحفيين[97] والمحامين[98]. واضطرت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى تغيير خطط عملها ووضع إجراءات أمنية جديدة نتيجة التهديدات المتزايدة والهجمات على وسائل التواصل الاجتماعي ضد موظفيها. على سبيل المثال، اضطر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى تغيير أنشطته ونقل المكتب الإقليمي إلى العاصمة ووضع خطط عمل جديدة بعد تلقيه تهديدات خطيرة بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي.[99] هذا وتتزايد القيود على حرية التجمع جنبًا إلى جنب مع تقلص مساحة المجتمع المدني للعمل على حمايتها.

وفي مقابل ذلك، دفعت بعض منظمات المجتمع المدني ثمن توثيقها وحمايتها لحق التجمع السلمي، بما في ذلك منظمات الصحفيين، كما حدث مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (SNJT)، حيث تعرض رئيسها للهجوم والاعتقال والاتهامات.[100] وقد نظمت نقابة الصحفيين أيضًا مسيرات لحماية حرية الصحافة والتنديد بالاعتداءات على الصحفيين الذين يغطون التظاهرات ويوثقون عنف الشرطة.[101]

4.2.5 الصحافة ووسائل الإعلام

الاعتداءات على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

يواجه الصحفيون التونسيون صراعًا شديدًا للحفاظ على المكتسبات النسبية لحرية التعبير التي تمتعوا بها في السنوات الأخيرة. فمنذ شهر يوليو عام ٢٠٢١، تعرض هؤلاء الصحفيون لضغوط كبيرة، وأصبح من الصعب عليهم تغطية الأحداث دون تدخل من السلطات. في ٢١ يوليو ٢٠٢١، عندما حاول أعضاء البرلمان ومسؤولون حكوميون آخرون دخول البرلمان، تم منعهم من الدخول. وهاجمت الشرطة الصحفيين وقامت بتفتيش حقائبهم، وتم الاستيلاء بالقوة على بعض كاميراتهم.[102] ذكر العديد من الصحفيين أنهم تعرضوا للاعتداء من قبل المتظاهرين المؤيدين للحكومة أثناء تغطية الاحتجاجات. وأفادت إحدى الصحفيات بأنها تعرضت للضرب بزجاجات المياه وألفاظ مسيئة أثناء تغطيتها لاستفتاء الدستور في ٢٥ يوليو ٢٠٢٢ بسبب «التحريض ضد الصحفيين».[103]

97 تونس: السلطات تصعد من حملة القمع ضد الإعلام وحرية التعبير (2024، 30 مايو)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في في 7 أغسطس 2024، من https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/05/tunisia-authorities-escalate-clampdown-on-media-freedom-of-expression/.

98 تونس: اعتقال محامية بسبب تصريحات علنية، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.amnesty.org.uk/urgent-actions/lawyer-arrested-over-public-remarks.

99 مقابلة مع الناطق الرسمي.

100 رئيس نقابة الصحفيين التونسيين يقول إنه يواجه محاكمة بسبب احتجاج (2023، 21 فبراير)، العربي الجديد. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.newarab.com/news/tunisia-press-syndicate-head-facing-prosecution-over-protest.

101 تونس: نشطاء يخططون لتنظيم احتجاج أمام مقر نقابة الصحفيين في تونس في 27 مايو (2024، 27 مايو)، Crisis24.تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://crisis24.garda.com/alerts/2024/05/tunisia-activists-plan-to-protest-outside-journalists-syndicate-building-in-tunis-may-27.

102 في مقابلة مع صحفية كانت حاضرة في 21 يوليو ٢٠٢١، عند بوابة البرلمان، ذكرت أن شرطيين هاجماها وعدداً من زملائها وتم أخذ الكاميرا الخاصة بها، وأعيدت إليها بعد أن وافقت على المغادرة.

103 مقابلة مع خولة س. في 23 يونيو 2024

أما في ٢٦ يوليو ٢٠٢١، وقعت اشتباكات أمام البرلمان بين مؤيدي الرئيس ومعارضيه. وأفاد العديد من الصحفيين بأنهم وجدوا صعوبة في تقديم تقاريرهم بسبب تدخل الشرطة[104]. ووفقًا لمنظمة «المادة ١٩»، تم «مضايقة الصحفيين من قبل قوات الأمن في محيط مقر مجلس نواب الشعب في باردو. وتم تشويش اتصالاتهم والاستيلاء على هواتفهم المحمولة وأجهزة العمل الخاصة بهم. واستهدفت هذه الهجمات موظفي وكالة تونس إفريقيا للأنباء، وموقع العربي ٢١، وموقع تونس الرقمية، وتلفزيون العربية».[105]

التأثير على حرية التجمع: الرقابة الذاتية ونقص التغطية الإعلامية

أصبح العديد من الصحفيين غير قادرين على نشر أو تغطية الاحتجاجات دون خوف. وفي استعراض لشهادته، قال أحد الصحفيين: «أحاول تجنب تغطية المظاهرات في تونس أو أي منطقة أخرى. يمكن أن أتعرض بسهولة للاعتداء من قبل الشرطة أو يمكن اعتقالي بتهمة التآمر ضد الدولة».[106] فالعديد من الصحفيين باتوا يفكرون في فرض رقابة ذاتية على أنفسهم لتجنب أن يكونوا هدفًا للسلطات أو أنصار الرئيس الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لتشويه سمعة الصحفيين الذين ينشرون أعمالًا تنتقد الرئيس. وصرح صحفي آخر بأنه يفكر في التوقف عن النشر أو حتى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي[107]. هذه الحالات تعكس حالة الرقابة الذاتية المتزايدة في البلاد نتيجة لجو الخوف الذي يحيط بالصحفيين.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أخبرت صحفية منظمة «هيومينا" أن رؤساء تحرير

104 اجتماع مع وحدة التوثيق في نقابة الصحفيين في 18 يونيو 2024.

105 تونس: خطوة خطيرة في الاتجاه الخاطئ (2021، 12 أغسطس)، آرتيكل 19. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024، من https://www.article19.org/resources/tunisia-a-grave-step-in-the-wrong-direction/.

106 مقابلة مع الصحفي زياد م في 22 يونيو 2024

107 مقابلة مع توفيق ع في 27 يونيو 2024

وسائل الإعلام لم يعودوا متحمسين لإرسال مراسليهم لتغطية الاحتجاجات والأحداث الأخرى.[108] وقالت: «لا يريدون فقدان وسائل الإعلام أو التعرض للاعتقال».[109] وذكرت حالة صحفي من قناة «فرانس ٢٤» الذي تعرض للاعتداء أثناء تغطيته لتجمع المحامين في نقابة المحامين خلال مداهمة الشرطة لاعتقال المحامية والمعلّقة الإعلامية سونيا الدهماني.[110]

يجد الصحفيون صعوبة متزايدة في أداء عملهم، خاصة عند تغطية الاحتجاجات. خلال الاحتجاجات، وخاصة عندما تهاجم الشرطة المتظاهرين، أصبح من المعتاد أن تهاجم الشرطة أيضًا الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات لمنع نشر المعلومات. وقال صحفي تعرض للاعتداء عدة مرات[111] في مناسبات مختلفة لمنظمة «هيومينا" إن التحدي الأكبر الذي يواجه الصحفيون حاليًا هو «ثقافة الترهيب» وعواقب قانون ٥٤ الجذري الذي صُمم لملاحقة الصحفيين والعاملين في المجتمع المدني[112] وحتى المتظاهرين. وأضافت أنه في الوقت الحالي، انخفض عدد الصحفيين الذين يغطون الأحداث المهمة بشكل كبير مقارنة بالسابق، مما أثر بشكل كبير على تدفق المعلومات إلى الجمهور وأيضًا إلى المراقبين الدوليين، وساعد السلطات التونسية على الاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان دون أن يتم ملاحظتها أو كشفها.

4.2.6تأثير ذلك على الانتقال الديمقراطي في تونس

نجحت تونس في تأسيس عدة مؤسسات ديمقراطية ومستقلة نسبيًا، وأجرت عدة انتخابات حرة. من بين هذه المؤسسات المستقلة: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE)، والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (HAICA)، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC). إلا أن الرئيس قيس سعيد قام بإغلاق هذه المؤسسات باستثناء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والتي منح نفسه سلطة تعيين أعضائها بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٢١ أبريل ٢٠٢٢،[113] بعد أن كان يتم اختيار الأعضاء من قبل البرلمان. أثر ذلك بشكل كبير على حالة الحريات، بما في ذلك حرية التجمع التي تشكل جزءًا مهمًا من الديمقراطية.

108 مقابلة هاتفية مع الصحفي س. أ. في 25 يوليو 2024

109 تونس: الشرطة تقتحم وتغلق مكاتب قناة الجزيرة في تونس (2021، 26 يوليو)، الاتحاد الدولي للصحفيين. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من https://www.ifj.org/media-centre/news/detail/category/press-releases/article/tunisia-police-storms-and-shuts-down-al-jazeeras-offices-in-tunis.

110 الشرطة التونسية تعتقل 5 صحفيين وتوقف بث قناة «فرانس 24» وسط حملة قمع (2024، 15 مايو)، لجنة حماية الصحفيين. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من https://cpj.org/2024/05/tunisian-police-arrest-5-journalists-interrupt-france-24s-broadcast-amid-crackdown/.
تونس: اعتقال محامية بسبب تصريحات علنية: سونيا الدهماني (2024، 16 مايو)، منظمة العفو الدولية. تم استرجاع المعلومات في أغسطس 2024 من https://www.amnesty.org/en/documents/mde30/8054/2024/en/.

111 مقابلة هاتفية مع الصحفي س. أ. في 25 يوليو 2024.

112 ضربة جديدة لحرية التعبير في تونس (2023، 28 مارس)، تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من https://www.accessnow.org/a-new-blow-to-freedom-of-expression-in-tunisia/.

113 نشر مراجعة قانون لجنة الانتخابات في الجريدة الرسمية (2022، 22 أبريل)، تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من https://www.babnet.net/rttdetail-245028.asp.

إن الفشل في تعزيز واستكمال بناء استقلالية هذه المؤسسات جعل من السهل على الرئيس إنهاء مشروع الانتقال الديمقراطي. الحكومات السابقة فشلت في إنشاء المحكمة الدستورية التي كانت ستحمي هذه المؤسسات.

لا يبدو أن قيس سعيد ينوي تشكيل المحكمة الدستورية، وهي الهيئة الوحيدة التي تضمنها دستوره الصادر في ٢٠٢٢، مما أنهى تمامًا الانتقال الديمقراطي وأعاد البلاد إلى نظام رئاسي، نظرًا للسلطات المطلقة الممنوحة لرئيس الدولة.

4.2.7 التبعات طويلة الأمد على الحريات المدنية

رغم أن الرئيس تعهد في البداية بضمان جميع الحقوق والحريات، بما في ذلك حرية التجمع، إلا أنه بعد ثلاث سنوات من «التدابير الاستثنائية»، أصبحت الحريات التي تحققت في السنوات الأخيرة مهددة، وكثير منها قد تلاشى وسط الاعتقالات التعسفية للصحفيين والمحامين والمتظاهرين، والتهديدات ضد المجتمع المدني، وانتهاكات حرية التعبير وحرية التجمع. حقوق الإنسان مترابطة: حرية التجمع حق إنساني حاسم يساعد الناس على الوصول إلى حقوقهم الأخرى. تونس فعلياً في حالة سقوط حر. كان التأثير المباشر على الحريات المدنية هو إصدار القانون رقم ٥٤ في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢، وهو قانون قمعي شامل يهدف إلى قمع النقاد. تم استخدام هذا القانون كغطاء لاعتقال المعارضين السياسيين والمحامين والصحفيين. كما تم استخدام القانون ٥٤ للسماح للشرطة باعتقال المتظاهرين السلميين وحظر المظاهرات.

كانت حرية التعبير والصحافة تُعتبر الإنجاز الرئيسي للتغيير السياسي في ٢٠١١. لكن الصحفيين أصبحوا مستهدفين بشكل نشط، وهناك ضغط ملحوظ لإسكات وسائل الإعلام. في الأيام التي سبقت استفتاء ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، وثقت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (SNJT) ٤٢ حالة منع من العمل، و٢٩ حالة اعتداء جسدي على الصحفيين، بما في ذلك ١٤ حالة من قبل قوات الأمن.

في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٤، [114] أفادت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بأن «الفترة بين ٣ مايو ٢٠٢٣ و٣ مايو ٢٠٢٤ شهدت وضعاً استثنائياً للصحفيين، تميز بتصاعد التهديدات ضد حرية الصحافة. لقد تمت محاكمة الصحفيين مراراً بسبب عملهم الصحفي، واستمرت القيود والتهديدات والاعتداءات ضدهم. وتمت إحالة الصحفيين بسبب أعمالهم في ٣٩ مناسبة تحت قوانين ملزمة، مثل قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، وقانون الاتصالات، وقانون العقوبات، والمرسوم ٥٤». بالإضافة إلى ذلك، ذكرت النقابة في تقرير يغطي الفترة من أكتوبر ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣ [115] أن «أدوار الضحايا في الهجمات كانت على النحو التالي: ١٩٣ صحفياً وصحفية، ٤٠

114 النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، التقرير السنوي حول واقع حرية الصحافة في تونس 2024 (2024، 3 مايو). تم استرجاع المعلومات في 1 أغسطس 2024 من http://snjt.org/2024/05/03/%d9%86%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d9%81%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a-%d9%84%d9%88%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a-%d9%84%d9%88/.

115 النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، التقرير السنوي حول واقع حرية الصحافة في تونس 2024 (2023، 9 نوفمبر). تم استرجاع المعلومات في 1 أغسطس 2024 من http://snjt.org/2023/11/09/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d9%81%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b9-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d9%81%d9%8a%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%a7%d8%a8%d8%b9-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d9%81/.

مصوراً صحفياً، ٢ معلقين ذكور، و٢ مديرين لمؤسسات. وكانت الهجمات مرتبطة بموضوعات انتخابية في ٦٠ حالة، وموضوعات ذات طابع اجتماعي في ٢٧ حالة، وموضوعات متعلقة بالإرهاب وغسل الأموال في ١١ حالة، وموضوعات متعلقة بالاحتجاجات في ١١ حالة».

أما في السنوات الثلاث الماضية، فقد شهدت تونس تراجعاً كبيراً في الحريات، حيث أصدر الرئيس مجموعة من المراسيم التشريعية وتم التلاعب بالنظام القضائي لاستخدامه ضد المعارضين، مما جعل الحريات المدنية في خطر متزايد.

5. شهادات

5.1 فريال شرف الدين

فريال شرف الدين هي مديرة جمعية كلام[116] التي تعمل على حقوق المرأة وتدعم أيضاً قطاعات أخرى من المجتمع مثل المهاجرين. تُعد الجمعية واحدة من بين تلك المنظمات المستهدفة من قبل السلطات.

في ١٣ مايو ٢٠٢٤، كانت شرف الدين في تجمع[117] في نقابة المحامين حيث جاء الناس لدعم المحامي مهدي زقروبة،[118] بعد يومين من محاولة الشرطة اعتقال المحامية سونيا الدهماني[119] التي لجأت إلى مكان آمن بعد إجرائها مقابلة تلفزيونية.

قالت شرف الدين: «بعد أيام قليلة من التجمع، تلقيت استدعاءً للتحقيق. قالوا لي إنني استدعيت كشاهد. ذهبت مع ثلاثة محامين لأكتشف أنني لم أكن شاهدة، بل كنت متهمة لأنني رفعت لافتة خلال التجمع. تم احتجازي من الساعة ٩ صباحاً حتى ٧ مساءً. خلال التحقيق، اتصل المحققون بالنيابة العامة ثلاث مرات. في كل مرة، كان المدعي العام يأتي بقضية جديدة وأسئلة جديدة. عندما يغلقون القضية، يتصل المدعي العام مجدداً ويفتح قضية جديدة. كانت القضية الجديدة تتعلق برؤيتي في تظاهرة أخرى أو تجمع آخر. استمر هذا حتى أطلقوا سراحي في الساعة ٧ مساءً».[120]

تعتقد شرف الدين أن القضية لم تُغلق تماماً وأن التحقيق كان رسالة ترهيب لإيقافها وإيقاف الآخرين الذين يعملون على القضايا التي تعمل عليها.

وأضافت: «يبدو أن بعض اللافتات تزعج الرئيس. في ملف التحقيق، كتبوا اسمي ثم كتبوا: التهمة هي(...) واستخدموا ثلاث نقاط لأنهم خلال التحقيق يمكنهم تلفيق أي تهمة تناسبهم».

تعتقد شرف الدين أنها تتعرض للمراقبة، حيث أظهر المحققون رسائل من وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها خلال التحقيق. كما أشارت إلى أن سيارة شرطة كانت تأتي وتوقف بجانب منزلها لفترة من الوقت وفي إحدى المرات، ترك رجال الشرطة قطعة قماش على مقبض الباب «كما لو كانوا يريدون إرسال رسالة بأنهم كانوا هنا».

116 جمعية كلام: https://www.facebook.com/CalamTn/.

117 الشرطة التونسية تعتقل محامية في مداهمة جديدة لنقابة المحامين (2024، 14 مايو). تم الرجوع إليه في 22 يوليو 2024 من https://www.aljazeera.com/news/2024/5/14/tunisian-police-arrest-lawyer-in-new-raid-on-bar-association-headquarters

لحظة اعتقال سونيا الدهماني (2024، 12 مايو). تم استرجاع المعلومات في 22 يوليو 2024 من https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%A9+%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84++%D8%B3%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A#fpstate=ive&vld=cid:954a6408,vid:9So0p4ZTDQ0,st:0.

118 تونس: التدخل في القضاء ومضايقة المحامين يجب أن تتوقف، وفقاً لخبراء الأمم المتحدة (2024، 31 مايو)، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة. تم استرجاع المعلومات في 7 أغسطس 2024 من https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/05/tunisia-interference-judiciary-and-harassment-lawyers-must-end-say-un.

119 منظمة العفو الدولية، تونس: اعتقال محامية بسبب تصريحات علنية: سونيا الدهماني (2024، 16 مايو). تم استرجاع المعلومات في 27 يوليو 2024 من https://www.amnesty.org/en/documents/mde30/8054/2024/en/.

120 مقابلة مع فريال شرف الدين في 21 يونيو 2024

وفقاً لشرف الدين، ما حدث لها هو جزء من حملة أكبر ضد النشطاء والعاملين في المجتمع المدني لإسكاتهم من خلال الترهيب والخوف من السجن، خاصة عندما تمتلك الحكومة سلاحها الخاص: القانون ٥٤. وأوضحت أن السلطات لا تخجل أو تتردد في انتهاك قوانينها الخاصة. يمكنهم اعتقال الناس أو التحقيق معهم دون أي أساس قانوني.

كما تقول أيضا: «علينا أن نواصل النضال من أجل حقوقنا. الخوف لا يجعلنا نتوقف عن عملنا».

5.2 وائل نوار

وائل نوار، ناشط ينظم احتجاجات واعتصامات وجلسات نقاش كجزء من مجموعة تسمى «قاوم»[121] التي تنظم المجموعة احتجاجات اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى احتجاجات مؤيدة للديمقراطية والحريات.

يقول وائل: «نحن نشطاء مستقلون نهتم بمصالح الناس والقضايا اليومية. ونتيجة لذلك، تعرضت للمضايقات، والاستدعاء، وحتى الاعتقال. لدي إحدى عشرة قضية في المحكمة ضدي».

أخبر نوار منظمة «هيومينا" أنه عندما يحتجون على قضايا تتعلق بفلسطين، يكون هناك عادةً وجود كبير للشرطة. تقوم الشرطة بتصوير وتسجيل الفيديو، ولكن عادةً لا تتدخل، إلا عندما يقتربون من السفارات، حيث تعرضوا للضرب في عدة مناسبات.

ومع ذلك، عندما يحتجون على قضية تونسية محلية، يتعرضون عادةً للتهديدات، والاعتداءات الجسدية، والاعتقال. وأوضح أن العديد من المحتجزين يقضون فترات طويلة في السجن قبل أن يتم الحكم عليهم بالبراءة أو بالإدانة. وذكر زميلًا له، رشاد تنبورة،[122] الذي رسم صورة للرئيس على جدار في مدينة المنستير مع كتابة «عنصري» وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين. تم اعتقاله في ٢٤ يوليو ٢٠٢٣.

وعند سؤاله عما إذا كان قد تم اعتقاله وضربه جسدياً، قال وائل: «تم اعتقالي عدة مرات، ولكنني بقيت في مراكز الشرطة وقضيت ليلة واحدة وفي اليوم التالي أُطلق سراحي في انتظار المحاكمات».

وكان آخر اعتقال في ٢٢ يوليو ٢٠٢٣ في شارع الحبيب بورقيبة، حيث تعرض وائل للضرب داخل مركز فرقة مكافحة الجريمة. ثم أُطلق سراحه في اليوم التالي وهو ينتظر محاكمته. أوضح أن جميع المحاكمات المعلقة هي نتيجة اعتقالات من احتجاجات واعتصامات. «تم إطلاق سراحنا في اليوم التالي لأن القضاة لم ينصفونا حيث وضعونا في المحاكمات. نحن عادةً نُطلق سراحنا لأنه لا يوجد أساس قانوني لاعتقالاتنا وأحيانًا تم إطلاق سراحنا لأن العديد من النشطاء احتجوا أمام المحكمة».

121 مقابلة مع وائل نوّار في 22 يونيو 2024

122 المفكرة القانونية: شباب الجدران وراء القضبان (2024، 24 يناير). تم استرجاع المعلومات في 7 يوليو 2024 من https://legal-agenda.com/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8F%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A8%D8%A7%D9%86/.

كما أكد أيضا أنه تعرض دائماً للتعذيب في مراكز الشرطة ومرة واحدة قدم شكوى ضد ضابط شرطة ضربه وبعد بضعة أشهر اكتشف أن هذا الضابط تم ترقيته. وقال إن وضعه كان لا يزال أفضل من الأشخاص العاديين الذين يتم القبض عليهم في الاحتجاجات. وأشار إلى أنه رأى هؤلاء الشباب يتعرضون للضرب المبرح ويؤخذون إلى السجن. يحدث هذا لأن هؤلاء المتظاهرين غير معروفين لدى مجموعات المجتمع المدني أو الصحفيين.

يعتقد وائل أن الهجوم على المتظاهرين هو خطوة نحو ديكتاتورية كاملة، حيث أن النظام الحالي يستخدم أساليب الترهيب والخوف لتخويف الناس ومنعهم من الاحتجاج. وبحسب ما أفاد به فإن «النظام يستخدم أساليب الترهيب والخوف لإخافة الناس ومنعهم من الاحتجاج. وهذا نجح إلى حد ما، لكن الآن لدينا عدد أقل من الناس ينضمون إلينا».

وائل أوضح أن اعتقال سونيا الدهماني ومحامين آخرين في نفس الفترة كان يهدف إلى إرسال رسالة إلى كل من يعتزم الاحتجاج أو انتقاد النظام. وأضاف أنه نظم احتجاجًا بعد موجة الاعتقالات تلك، حيث حمل الاحتجاج لافتة كتب عليها «لا عدالة بدون حرية ولا حرية بدون عدالة». وأكد وائل أن «أهداف الاحتجاج كانت إظهار التضامن وكسر حاجز الخوف». وذكر أن «الشرطة تواصلت معنا، خاصة من خلال بعض المخبرين الذين نعرفهم، وأرسلوا لنا تهديدات واضحة بأننا جميعًا سنُعتقل وسنُحاكم. بدأ المخبرون في نشر شائعات في المنطقة. شعر الكثيرون بالخوف، لكن الكثير منا انضموا إلى المحتجين وأعتقد أننا كسرنا حاجز الخوف. لم تقم الشرطة بضربنا، ولكنهم جاءوا وصوروا فيديوهات، وقبل ذلك وضعوا حواجز معدنية لمنعنا من الوصول إلى شارع الحبيب بورقيبة».

يعتقد وائل أن ما يحدث الآن هو بداية ديكتاتورية قيس سعيد، لأنه يقمع كل قطاع على حدة وفي أوقات مختلفة، حتى لا يضطر إلى مواجهة الجميع في نفس الوقت. وقال: «سأواصل تنظيم الاحتجاجات وسأظل أحتج. لقد كسرت حاجز الخوف بنفسي».

6. الخاتمة

يهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة حرية التجمع السلمي في تونس بعد التغيير السياسي الذي أجراه الرئيس في ٢٥ يوليو ٢٠٢١. تُظهر النتائج الواردة في هذا التقرير صورة قاتمة ومعقدة لحالة حرية التجمع في تونس منذ ذلك الحين. لقد كان من المهم دعم المجتمع المدني والمبادرات التوعوية في تونس التي يمكنها الاستمرار في الدفع والعمل لضمان الحق في حرية التجمع في البلاد.

وفي سبيل ذلك، قام التقرير بتقييم القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بحق حرية التجمع، والتطبيق العملي لهذه القوانين، والتحديات التي يواجهها الناس في تونس في ممارسة هذا الحق الأساسي. كشف هذا التحليل أنه رغم أن الإطار القانوني في تونس، بما في ذلك الدستور، يحمي حق التجمع السلمي، إلا أن هناك بيئة مليئة بالقيود ردًا على مجموعة من الاحتجاجات الداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق مجتمع الميم-عين، وقضايا أخرى في مختلف أنحاء تونس. وبينما تستمر الاحتجاجات في التواجد، إلا أنها تتأثر بقرارات السلطات بحظر العديد منها، وبالاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة في حال تمت الاحتجاجات. بالإضافة إلى ذلك، هناك ثقافة التخويف ليس فقط ضد المحتجين، بل أيضًا ضد مجموعات المجتمع المدني التي تنظم وتوثق هذه الاحتجاجات، وضد الصحفيين الذين يغطون هذه الاحتجاجات ويكشفون الحقائق. هناك أيضًا حملة تشويه ضد النشطاء والمحتجين، حيث يتم اتهامهم بأنهم «خونة» أو «متآمرون ضد الدولة».

إن حرية التجمع السلمي هي حق أساسي في حد ذاته، وهي أيضًا حق رئيسي يمكن الناس من المطالبة بحماية حقوق الإنسان الأخرى. هذه القيود على حرية التجمع قد قوضت الانتقال الديمقراطي في تونس، وأثرت أيضًا على مشاركة الناس وقدرتهم على المطالبة بالتغيير الاجتماعي والسياسي. هذا الأمر له آثار كبيرة على حريات البلاد واستقرارها الاجتماعي.

7. التوصيات

استنادًا إلى هذه النتائج، يقدم التقرير التوصيات التالية:

توصيات إلى الحكومة التونسية

- التوقف عن استهداف المحتجين ومجموعات المجتمع المدني عن طريق إلغاء استخدام القانون ٥٤ الذي يهدف إلى قمع عملهم والحريات المدنية بشكل عام.
- وضع وتضمين وتنفيذ إرشادات واضحة لإنفاذ القانون فيما يتعلق بالتعامل مع التجمعات العامة، مع التأكيد على حماية المظاهرات السلمية والتناسب في استخدام القوة.
- المشاركة في حوار مع جميع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة السياسيين والاجتماعيين لاستعادة ودعم الانتقال الديمقراطي.
- الاستناد ليس فقط إلى قوانينها، بل أيضًا إلى ممارساتها وفقًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

توصيات إلى منظمات المجتمع المدني

- الاستمرار في مراقبة الوضع في تونس فيما يتعلق بحرية التجمع، وتوثيق أي انتهاكات أو تحسينات.
- مواصلة التعاون مع الشركاء الدوليين لتعزيز قدرة الأدوات المحلية لحماية حرية التجمع.
- تقديم المساعدة التقنية والدعم للنشطاء التونسيين لتعزيز الآليات التي تحمي حقوق التجمع.

توصيات إلى منظمات المجتمع المدني الدولية والجهات المانحة

- الاستمرار في تمويل ودعم منظمات المجتمع المدني المحلية التونسية لضمان قدرتها على مواصلة عملها لضمان الحق في حرية التجمع.

HuMENA For Human Rights and Civic Engagement
HuMENA pour les Droits de l'Homme et l'Engagement Civique
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية © 2024

www.humena.org